من حيث نسبة الأصول إلى الناتج المحلي

«موديز»: «احتياطي الأجيال» الكويتي ثاني أكبر صندوق سيادي عالمياً

أصوله تشكل 420٪ من الناتج المحلي الاسمي.. ويأتي بعد "جهاز أبوظبي للاستثمار" صاحب الصدارة

الدين الحكومي العام الكويتي يبلغ 11.6 ٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و 43.6 ٪ من الإيرادات

الهيئة العامة للاستثمار تدير صندوق الأجيال القادمة الكويتي

أكدت وكالة "موديز" العالمية للتصنيف الائتماني، أن صندوق الأجيال القادمة الكويتي، هو ثاني أكبر صندوق ثروة سيادية في العالم، من حيث نسبة الأصول الى الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

وأوضحت الوكالة في تقرير أصدرته أمس، أن أصول الصندوق تشكل نحو 420% من الناتج المحلي الاسمي، ويأتي بعد جهاز أبوظبي للاستثمار الذي يحل في المركز الأول، حيث تساوي أصوله حوالي 425% من الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي.

يذكر أن الكويت مصنفة من قبل الوكالة عند مستوى "A1" مع نظرة مستقبلية مستقرة، فيما حل صندوق الثروة السيادية النرويجي، الذي يعتبر أكبر صندوق ثروة سيادية في العالم من حيث القيمة، في المركز الثالث وبنسبة أصول تبلغ 320% من الناتج المحلي الإجمالي الاسم حسب تقديرات عام 2020

وأشارت الوكالة إلى ان الدين الحكومي العام الكويتي "كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي" يبلغ 11.6% فيما بلغ كنسبة من الإيرادات 43.6%، أما دفعات الحكومة للفوائد أو خدمة الدين العام (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) فتبلغ 0.3%، وتشكل هذه "كنسبة من الإيرادات نسبة 1.1% وفقا للوكالة.

أضافت أن دولا عديدة حاولت محاكاة او تطبيق نظام النرويج لإدارة دخل مواردها الطبيعية الذي يعتبره البعض نموذجيا، غير ان النجاح لم يحالف الكثير منها، فيما كان نجاح بعض هذه الدول أقل بشكل عام إما بسبب ضعف قوتها المؤسساتية أو انخفاض مستوى التنوع الاقتصادي.

ويشار في هذا الصدد إلى ان وزارة المالية النرويجية تضطلع بالمسؤولية الرسمية عن إدارة الصندوق، بينما يتولى بنك Norges إدارته التشغيلية.

دفعات الحكومة للفوائد أو خدمة الدين العام 0.3 ٪ كنسبة من الناتج الإجمالي

صندوق الثروة السيادية النرويجي حل في المركز الثالث وبنسبة أصول تبلغ 320 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي

خلال ترؤسه أعمال "القمة المصرفية العربية الدولية لعام 2021" في روما

الجراح: استعادة وتعزيز التنمية المستدامة جزء مهم من إستراتيجيات التعافي بعد الأزمة

حرصاً على تعزيز تواجده بصفة مستمرة على الساحة العالمية، ضمن أضخم الفعاليات المصرفية على المستوى الدولي، ترأس الشيخ محمد الجراح، رئيس مجلس إدارة KIB ورئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية، مؤخراً أعمال "القمة المصرفية العربية الدولية لعام 2021"، والتي نظمت افتراضياً من قبل اتحاد المصارف العربية، وبالتعاون مع الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، لتناقش استراتيجيات القطاعات المصرفية والمالية المختلفة للتعافي بعد الأزمة، واستعادة التنمية المستدامة والقدرة على تحمل الديون.

وقد شارك أيضاً في تنظيم هذا اللقاء العالمي الحافل كل من اتحاد البنوك الأوروبية، واتحاد البنوك الإيطالية، ومنظمة الأمم المتحدة "ممثلة في مبادرة التمويل للبرنامج البيئي"، حيث امتدت فعالياته الافتراضية على مدار يومين من العاصمة الإيطالية روما تحت رعاية دولة رئيس مجلس الوزراء الإيطالي، السيد ماريو دراغي.

كما استضافت القمة نخبةً من أبرز وألمع الشخصيات والقياديين في المجال الاقتصادي والمصرفي، وممثلين من أضخم الجهات والمؤسسات البارزة حول العالم، حيث شارك في الحضور على منصة "زووم" الالكترونية كل من رئيس مجلس وزراء إيطاليا وراعي المؤتمر ماريو دراغي، والأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور أحمد أبو الغيط كذلك كل من الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة – رئيس مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين، ورئيس ومدير عام صندوق النقد العربي الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي.

وبصفته المتحدث الرسمي لمجلس إدارة اتحاد المصارف العربية وأمانته العامة، ألقى الجراح كلمته الافتتاحية، متوجهاً في البداية بخالص الشكر والتقدير للجمهورية الإيطالية، رئيساً وحكومةً وشعباً، على استضافتهم لهذه القمة ورعاية فعالياتها، كما رحب بالحضور الكريم وضيوف القمة والمشاركين في أعمالها من الدول الشقيقة والصديقة وممثلي الهيئات الاقتصادية والمالية الإقليمية والدولية، مثمناً جهود الاتحاد والمؤسسات المتعاونة والراعية في إعداد وتنظيم هذا الحدث الكبير والهام، حيث قال: "يحرص اتحاد المصارف العربية على مواصلة مسيرة لقاءاته ومؤتمراته الرامية إلى حشد القيادات المصرفية والمالية والاقتصادية لمتابعة ومناقشة التطوّرات الاقتصادية والمالية العالمية والعربية، ويأتي انعقاد هذه القمة ليدعم توجهنا وحرصنا على اختراق حاجز جائحة كورونا، وإعادة وتيرة التلاقي العربي – الدولي، والحوار والنقاش المباشر بين مختلف الثقافات والحضارات".

وبعد الانتهاء من الكلمات الافتتاحية، تطرق منتدى القمة المصرفية عبر سلسلة من حلقات النقاش إلى العديد من المواضيع المتعلقة بضرورة تفعيل إجراءات التعافي الاقتصادي والمالي، وأتباع أولى خطواتها التي تشتمل على عمل التقييم اللازم للأضرار والخسائر الاقتصادية، واعتماد تلك الإجراءات مع وضع سياسات اقتصادية ومالية ونقدية واجتماعية وصحية على المستوى الوطني، والإقليمي والعالمي أيضاً، ذلك بجانب تطوير حلول وإجراءات غير تقليدية للانتعاش الاقتصادي والمالي، مع ضرورة التحول الرقمي الشامل، لما له من تأثير إيجابي وفعال في التعافي.

ومن بين سلسلة المواضيع الهامة التي طرحت خلال المنتدى، ضمن جدول أعماله الشامل، هي آفاق وسبل تعزيز التعاون العربي الأوروبي للتخفيف من تداعيات الوباء على الاقتصادات العربية، فقد أشار الجراح إلى ضرورة التعاون والتكامل العربي – الأوروبي، سعياً لحشد أكبر قدر من الكفاءات والطاقات، مع تعزيز القدرات وترشيد الموارد، مما يساهم في تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة والمستدامة. كما ناقش المنتدى دور التمويل المستدام في تحقيق التنمية المستدامة وتعويض خسائرها وتشجيع الودائع المستدامة، وذلك لإعادة بناء اقتصاد مستدام في المنطقة العربية ككل، وتعقيباً على ذلك، قال الجراح: "يهمّنا، في هذا المجال، تبنّي ما دعت إليه الأمم المتحدة بضرورة العمل على تطوير إستراتيجيات لمتابعة أهداف التنمية المستدامة، وخصوصاً الدور الفعال والمتنوع للقطاع الخاص، بدءاً من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وصولاً إلى شركات متعددة الجنسيات، وتحديداً القطاع المالي الذي يعلب دوراً أساسياً في تمويل خطة التنمية المستدامة 2030، والانتقال إلى اقتصاد أكثر مرونة وشمولية، حيث من المتوقع أن تدعم المؤسسات والأسواق المالية التحول الهيكلي العالمي المستمر نحو التنمية المستدامة من خلال توجيه الموارد العامة والخاصة بكفاءة نحو أنشطة أكثر استدامة اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً".

الشيخ محمد الجراح

حشد القيادات المصرفية والمالية والاقتصادية لمتابعة ومناقشة التطورات الاقتصادية والمالّية العالمية والعربية

وبالنسبة للقطاع المصرفي، ركز المنتدى أيضا على تفعيل دور القطاع المصرفي العربي في إجراءات التعافي على المستوى الإقليمي، خاصة في نواحي تمويل التنمية وتقليص فجوة الدخل، كما تم تسليط الضوء على إمكانية القطاع المصرفي في لعب دور تمويلي أكثر استدامة.

واختتمت فعاليات "القمة المصرفية العربية الدولية لعام 2021" بمناقشة عامة حول أبرز ما جاء فيها خلال حلقات النقاش بخصوص السياسات والإجراءات اللازمة في إطار خطط التعافي الاقتصادي والمالي، وتفعيل عملية التنمية المستدامة وتعويض ما خسرته المنطقة العربية، مع ما بدأ أن يشهده العالم اليوم من تعزز الآمال بالعودة تدريجياً إلى الحياة الطبيعية.

ومن الجدير بالذكر، أن KIB واتحاد المصارف العربية تجمعهم شراكة إستراتيجية واسعة وشاملة، وهي قائمة منذ فترة طويلة، علماً أن البنك حالياً مشارك كراع ماسي في جميع فعاليات ومبادرات الاتحاد لعام 2021.

خلال حلقة نقاشية ضمن برنامج "كن" لريادة الأعمال الاجتماعية

العبلاني: بنك الكويت الوطني أدار أزمة جائحة كورونا بكفاءة واقتدار

الاستثمار الحصيف في العنصر البشري والتقنيات الرقمية منح البنك الأفضلية في مواجهة التحديات

عماد العبلاني

استضاف برنامج "كن" لريادة الأعمال الاجتماعية، والذي يأتي برعاية بلاتينية من بنك الكويت الوطني وبالشراكة الاستراتيجية مع مؤسسة لوياك التطوعية، حلقة نقاشية حاضر فيها مدير عام الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني عماد العبلاني تحت عنوان "إدارة الأزمات والدروس المستفادة من الوباء".

وقال العبلاني إن بنك الكويت الوطني ضرب أروع الأمثلة في كيفية إدارة أزمة بحجم وتعقيد جائحة كورونا، حيث شكل البنك وفي استجابة مبكرة منذ فبراير 2020 فريقاً للطوارئ أخذ على عاتقه وضع الخطط الاحترازية، والتدابير للتعامل الفعّال مع هذه الوباء في جميع قطاعاته وفروعه.

وأكد العبلاني على أن أكبر الدروس المستفادة من هذا الوباء هي أن الاستثمار الحصيف في رأس المال البشري والبنية التحتية الرقمية خلال السنوات الماضي كان له عظيم الأثر في نجاح بنك الكويت الوطني عبور هذه الأزمة والمساهمة في تعافي الاقتصاد الكويتي من تبعاتها.

وأشار إلى أن الوطني وعلى مدى تاريخه الممتد لقرابة 7 عقود أتقن عبور العديد من التحديات والأزمات الصعبة التي واجهته، كما أنه كان ركيزة لعملية المساعدة في الانتعاش الاقتصادي.

استمرارية الأعمال

أوضح العبلاني أن البنك وضع مبكراً الخطط الكفيلة بضمان استمرارية الأعمال رغم عمليات الاغلاق الجزئي والكلي وتحويل عدداً من الفروع إلى مراكز اتصال في المناطق المحظورة، مشيراً إلى أن عمل الموظفين من المنزل استلزم جهوداً فنية كبيرة لضمان استمرارية الأعمال، إذ يعد مستوى التكيف مع ما فرضته هذه الأزمة محل فخر الجميع في البنك.

وأضاف أن العمل عن بُعد لم يمثل أي إشكالية للبنك، في ظل القدرات الرقمية المميزة التي يمتلكها، إضافة إلى اتباع مجموعة الموارد البشرية استراتيجية تتماشى مع خطط التحول الرقمي، موضحاً أنه خلال فترة العمل من المنزل، كثف البنك من حملات توعية الموظفين بالمخاطر السيبرانية وكيفية الحماية منها.

مراحل العودة للحياة

وأشار إلى أن إدارة الأزمة تخللها جزء هام وهو ضمان العودة التدريجية للحياة الطبيعية دون أي معوقات، حيث قام البنك بالتعاون مع السلطات الصحية وبنك الكويت المركزي بتنفيذ الخطط الاحترازية والتدابير التي تضع صحة موظفي البنك وعملائه والمجتمع ككل في المقدمة.

وبين أن البنك اتخذ أعلى مستوي من التدابير الصحية والوقائية لضمان بيئة عمل آمنة من خلال اعتماد نظام تعقيم دقيق لمختلف المرافق وفرض الرقابة الصحية عند مداخل البنك وكافة فروعه، مع الالتزام التام بضرورة ارتداء الكمام الواقي طوال فترة الدوام الرسمي.

استثمار بشري

وأكد العبلاني على أن بنك الكويت الوطني حصد ثمار استثماراته الضخمة في كوادره البشرية الذين يعدهم البنك أساساً لكل نجاحاته الممتدة على مدى سبعة عقود.

وأشار إلى أن البنك لم يتوقف عن رفع كفاءة موظفيه، عبر تزويدهم بالعديد من البرامج والدورات التدريبية عبر الإنترنت، والتي وضعت بالتعاون مع أكبر المؤسسات والجامعات حول العالم، وبما يواكب متطلبات سوق العمل.

الكفاءات الوطنية

وأوضح العبلاني أن البنك ورغم ما فرضته جائحة كورونا من تحديات كبيرة واصل القيام بدوره التاريخي في دعم واستقطاب الكفاءات الوطنية، حيث وصلت نسبة العمالة الوطنية في البنك إلى 73.8%.

أضاف أن البنك وانطلاقاً من مساعيه نحو توفير أكبر قدر من الدعم لموظفيه اتخذ العديد من المبادرات الهامة منها على الجانب الصحي وكذلك على الجانب التنظيمي حيث وفر البنك برنامجاً خاصاً للرعاية الصحية، شارك فيه نخبة من الأطباء والمتخصصين، وركز على محاور رئيسية، تشمل الصحة النفسية والعامة والتغذية، إضافة إلى اللياقة البدنية.

وقال العبلاني: "منح البنك موظفيه ساعات عمل مرنة تشمل ساعتي استئذان مدة 3 أيام في الأسبوع مع بداية العام الدراسي 2020/ 2021، لمساعدة أبنائهم الطلبة على التأقلم مع التعليم عن بُعد، كما تم منح الموظفات الحوامل إجازة في (المرحلة الثالثة من الحمل).

وأشار إلى أن البنك أطلق حملة خلال الأشهر الماضية لتشجيع موظفيه على تلقي التطعيم ضد فيروس كورونا، لتحققت نجاحاً كبيراً ولافتاً مع بلوغ نسبه موظفيه ممن تلقوا جرعة واحدة أو جرعتين من اللقاحات نحو 82% من إجمالي الموظفين.

وشدد على أن البنك يحث موظفيه باستمرار على ضرورة الحفاظ على سلامتهم وصحتهم عبر الرسائل التوعوية التي يتم نشرها باستمرار عبر مختلف منصات البنك الإلكترونية وعبر الملصقات التي تنتشر في البنك وفروعه، كما نقوم وانطلاقاً من مسؤوليتنا المجتمعية بنشر ودعم الحملات التوعوية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وأشار إلى أن البنك أجرى البنك العديد من الاستبيانات خلال العام حول وعي وثقة موظفيه بإجراءات الصحة والسلامة، حيث أظهرت ارتفاعاً كبيراً في مستوى وعي الموظفين حول إجراءات الصحة والسلامة التي اتخذها البنك بلغت نحو 94%، كما كشفت تلك الاستبيانات الأخيرة عن ارتفاع مستوى ثقة الموظفين بالإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها مع عودة العمل إلى طبيعته لتبلغ نحو 88%.

تكريم الصفوف الأمامية

وأوضح مدير عام الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني، أنه تقديراً للجهود الكبيرة التي بذلها موظفو البنك خلال جائحة كورونا، كرمت الإدارة التنفيذية موظفي الصفوف الأمامية على ما أبدوه من تفان والتزام خلال فترة الإغلاق الكلي في سبيل خدمة العملاء خلال هذه الظروف الاستثنائية.

جانب من المشاركين في برنامج "كن" لريادة الأعمال الاجتماعية